الأمم المتحدة

A/C.2/70/L.6

الجمعية العامة

Distr.: Limited
19 October 2015
Arabic
Original: English

الدورة السبعون

اللجنة الثانية

البند ٢٢ (ج) من جدول الأعمال

العولمة والترابط: الثقافة والتنمية المستدامة

جنوب أفريقيا: مشروع قرار*

الثقافة والتنمية المستدامة

إن الجمعية العامة،

إذ تسترشد بالمقاصد والمبادئ المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ تشير إلى قراراتها ٤١/١٨٧ المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ و ٤٦/١٥٨ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ و ٥١/١٧٩ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ و ٥٢/١٩٧ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ و ٥٣/١٨٤ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ و ٥٥/١٩٢ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ٥٧/٢٤٩ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٦٥/١٦٦ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ٦٦/٢٠٨ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ المتعلقة بالثقافة والتنمية وإلى القرار ٦٦/٢٨٨ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢، المعنون ”المستقبل الذي نصبو إليه“، والقرارين ٦٨/٢٢٣ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ و ٦٩/٢٣٠ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ بشأن الثقافة والتنمية المستدامة،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

211015 211015 15-18097 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ تعيد تأكيد قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة للفترة حتى ٢٠٣٠“، وإذ تسلم بأن هذا القرار يستند إلى الأهداف الإنمائية للألفية ويسعى إلى إتمام ما لم ينجز من أعمالها، وإذ تشدد على أهمية تنفيذ هذه الخطة الجديدة الطموحة التي تركز على القضاء على الفقر وتهدف إلى تعزيز الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة،

وإذ تشير إلى أن الخطة الجديدة تعترف، في جملة أمور، بالتنوع الطبيعي والثقافي للعالم وتسلم بأن جميع الثقافات والحضارات يمكنها الإسهام في التنمية المستدامة وهي عوامل مساعدة أساسية لتحقيقها، وبالتالي، فهي تدمج الثقافة بوصفها مسألة شاملة تتجسد في العديد من الغايات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة،

وإذ تعيد تأكيد قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ المتعلق بخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة للفترة حتى ٢٠٣٠، وتكملها وتدعمها وتساعد على تحديد الغايات المتصلة بوسائل تنفيذها بوضع سياسات واتخاذ إجراءات عملية في إطار شراكة عالمية متجددة من أجل التنمية المستدامة،

وإذ تشير إلى اعتماد اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي[(١)] في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، والاتفاقيات الدولية الأخرى لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة التي تقر بأهمية دور التنوع الثقافي بالنسبة للتنمية المستدامة[(٢)]،

وإذ تسلم بأن الثقافة عنصر أساسي للتنمية البشرية وتعبير عن هوية الفرد والمجتمع ومصدر لابتكاراتهم وإبداعهم وهي عامل هام في الإدماج الاجتماعي والقضاء على الفقر يساعد على تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتولي البلدان زمام عمليات التنمية،

وإذ تسلم أيضا بأهمية احترام وتفهم التنوع الثقافي في جميع أرجاء العالم والعمل سويا بدلا من التصادم،

---

(١) United Nations, *Treaty Series*, vol. 2440, No. 43977.

(٢) اتفاقية حماية الملكية الثقافية في حالة نشوب نزاع مسلح (١٩٥٤)؛ والاتفاقية المتعلقة بالتدابير الواجب اتخاذها لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة (١٩٧٠)؛ والاتفاقية المتعلقة بحماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي (١٩٧٢)؛ واتفاقية حماية التراث الثقافي المغمور بالمياه (٢٠٠١)؛ واتفاقية حماية التراث الثقافي غير المادي (٢٠٠٣).

وإذ تشير إلى المبادئ الواردة في الإعلان العالمي المتعلق بالتنوع الثقافي[٣]، وإذ تقر بأن التنوع الثقافي مصدر إثراء للجنس البشري وعنصر يسهم إسهاماً كبيراً في تنمية المجتمعات المحلية والشعوب والأمم على نحو مستدام، مما يمكنها من أداء دور فعال وفريد في مبادرات التنمية،

وإذ تسلم بأهمية تعدد اللغات باعتباره وسيلة لتعزيز تنوع اللغات والثقافات وحمايته والمحافظة عليه عالميا، وبأن تعدد اللغات الحقيقي يعزز الوحدة في ظل التنوع والتفاهم الدولي، وإذ تسلم أيضا بالأهمية التي يكتسبها بالنسبة لشعوب العالم التواصل بلغتهم الأصلية؛

وإذ تشير إلى الشواغل المعرب عنها في إعلان ومنهاج عمل بيجين[٤] بشأن نقص تمثيل المرأة في مواقع صنع القرارات في مجال الثقافة، مما يحول دون تمكنها من التأثير بشكل كبير في مجال الثقافة والتنمية،

وإذ تشير أيضا إلى أهمية تشجيع الثقافات الوطنية والإبداع الفني بجميع أشكاله والتعاون الثقافي الدولي والإقليمي، وإذ تعيد التأكيد في هذا الصدد على أهمية تعزيز الجهود الوطنية والآليات الإقليمية والدولية للتعاون في مجال الأنشطة الثقافية والإبداع الفني، وإذ تسلم بأن احترام التعددية الثقافية، حسب تعريفها في الإعلان العالمي المتعلق بالتنوع الثقافي، ممثلا في سياسات لإدماج جميع المواطنين ومشاركتهم تضمن التلاحم الاجتماعي وحيوية المجتمع المدني واستتباب السلام، يعزز التنمية الثقافية ويسهم في التنمية المستدامة،

وإذ تسلم بالصلات القائمة بين التنوع الثقافي والبيولوجي والإسهام الإيجابي للمعارف التقليدية المحلية والمعارف التقليدية للشعوب الأصلية في التصدي للتحديات البيئية بطريقة مستدامة،

وإذ تشير إلى الإعلان الذي اعتمد في فلورنسا، بإيطاليا، في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ في منتدى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة العالمي الثالث المعني بالثقافة والصناعات الثقافية، الذي يلي إعلان هانغدجو: وضع الثقافة في صميم سياسات التنمية المستدامة، المعتمد في هانغدجو، بالصين، في ١٧ أيار/مايو ٢٠١٣، ووعد بالي، المعتمد في منتدى الثقافة العالمي المعقود في بالي، بإندونيسيا، في الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، بشأن الدور الذي تضطلع به الثقافة بوصفها محركا للتنمية المستدامة،

---

(٣) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، سجلات المؤتمر العام، الدورة الحادية والثلاثون، باريس، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر – ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، المجلد الأول، القرارات، الفرع الخامس، القرار ٢٥، المرفق الأول.

(٤) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

وإذ تؤكد من جديد أن أهداف التنمية المستدامة وغايات خطة التنمية المستدامة للفترة حتى ٢٠٣٠ تأخذ في الاعتبار مختلف الظروف والقدرات ومستويات التنمية على الصعيد الوطني وتحترم السياسات والأولويات الوطنية، وأن العمليات الطوعية المتعلقة بمتابعة واستعراض تنفيذ خطة التنمية المستدامة للفترة حتى ٢٠٣٠ تستند، في جملة أمور، إلى الأطر والعمليات القائمة، حيثما وجدت، وتتفادى الازدواجية وتراعي الظروف والقدرات والاحتياجات والأولويات الوطنية،

١ - تقرر إيلاء الاعتبار الواجب للثقافة والتنمية المستدامة بوصفهما مسألة شاملة في متابعة واستعراض إطار خطة التنمية للفترة حتى ٢٠٣٠، بالعمل بطريقة متسقة ومتكاملة مع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وجميع الهيئات والمنتديات المعنية الأخرى، ولا سيما منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وفقا للولايات القائمة وللمبادئ والأحكام الواردة في إطار الفرع المتعلق بالمتابعة والاستعراض من الخطة؛

٢ - تعيد تأكيد الدور الذي تؤديه الثقافة بوصفها عاملاً مساعداً أساسياً على تحقيق التنمية المستدامة وتسلم، في ما يتعلق بتنفيذ خطة التنمية المستدامة للفترة حتى ٢٠٣٠، بأن الثقافة تمنح الشعوب والمجتمعات المحلية إحساسا قويا بالهوية والتماسك الاجتماعي وتزيد من فعالية واستدامة السياسات والتدابير الإنمائية على جميع المستويات، وتشدد في هذا الصدد على أن السياسات المراعية للسياقات الثقافية يمكن أن تحقق نتائج إنمائية أفضل تشمل الجميع وتتسم بالاستدامة والإنصاف؛

٣ - تسلم بالإمكانات الكامنة في الثقافة بوصفها قوة دافعة للتنمية المستدامة تسهم في إيجاد قطاع اقتصادي قوي وقابل للاستمرار، عن طريق توليد الدخل وتوفير فرص عمل لائقة ومعالجة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للفقر من خلال التراث الثقافي والصناعات الثقافية الإبداعية، مع توفير حلول ابتكارية وفعالة للمسائل الشاملة من قبيل التعليم والصحة والمساواة بين الجنسين والبيئة؛

٤ - تشدد على الإسهام المهم للثقافة في الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وفي تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة على نحو ما حددته خطة التنمية المستدامة للفترة حتى ٢٠٣٠ والأعمال غير المنجزة من الأهداف الإنمائية للألفية، وتقرُّ في هذا الصدد بأن:

(أ) الثقافة تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة للجميع نظرا إلى أن التراث الثقافي والصناعات الثقافية والإبداعية والسياحة الثقافية المستدامة والهياكل الأساسية

الثقافية تشكل مصدراً لتوليد الدخل وإيجاد فرص العمل، بما في ذلك على مستوى المجتمعات المحلية، مما يؤدي بالتالي إلى تحسين الظروف المعيشية وتعزيز النمو الاقتصادي في المجتمعات المحلية، والإسهام في تمكين الأفراد؛

(ب) الثقافة تسهم في تحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة للجميع، بما في ذلك المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية، مع احترام التنوع الثقافي وحماية التراث الثقافي والطبيعي والنهوض بالمؤسسات الثقافية وتعزيز الصناعات الثقافية والإبداعية؛

(ج) الثقافة تسهم في تحقيق الاستدامة البيئية، لأن حماية التنوع الثقافي والبيولوجي والتراث الطبيعي لها أهمية حاسمة في تحقيق التنمية المستدامة، في حين أن دعم النظم التقليدية لحماية البيئة وإدارة الموارد يمكن أن يسهم في زيادة استدامة النظم الإيكولوجية الهشة والحفاظ على التنوع البيولوجي واستخدامه على نحو مستدام والحد من تدهور الأراضي والتخفيف من آثار تغير المناخ؛

٥ - تؤكد من جديد أن التنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق في منأى عن السلام والأمن، وأن انعدام التنمية المستدامة يعرض للخطر استتباب السلام والأمن، وتعترف بأن الثقافة تساهم في التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة ولا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وتوفير سبل اللجوء إلى العدالة للجميع وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة على كل المستويات بتشكيل مورد قيم لتمكين المجتمعات المحلية من المشاركة الكاملة في الحياة الاجتماعية والثقافية وتيسير الحوكمة الشاملة للجميع والحوار على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي والإسهام في منع نشوب النزاعات وتسويتها وفي المصالحة والتعافي؛

٦ - تدعو جميع الدول الأعضاء والدول المراقبة والهيئات الحكومية الدولية ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المعنية وسائر أصحاب المصلحة ذوي الصلة الآخرين إلى العمل بطريقة متوازنة على بلوغ جميع الغايات المتفق عليها الواردة في خطة التنمية المستدامة للفترة حتى ٢٠٣٠، بما في ذلك الغايات المتصلة بالثقافة، بالاستناد إلى النتائج الإيجابية للبرامج المتعلقة بالثقافة والتنمية المستدامة ومدى تأثيرها الإيجابي على الصعيد الوطني، وتدعوها في هذا الصدد إلى:

(أ) توعية الجمهور بأهمية التنوع الطبيعي والثقافي للعالم، والتشجيع على الاعتراف بأن جميع الثقافات والحضارات يمكنها أن تسهم في التنمية المستدامة وهي عناصر مساعدة أساسية في تحقيقها، بوسائل منها ضمان أن يكتسب جميع المتعلمين حس تقدير التنوع الثقافي ومساهمة الثقافة في تحقيق التنمية المستدامة؛

(ب) تعزيز إمكانية الاستفادة من المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية والمعارف التقليدية المتصلة بها وتقاسمها بشكل عادل ومنصف، وذلك على النحو المتفق عليه دوليا، بهدف القضاء على الجوع، وتحقيق الأمن الغذائي، وتحسين التغذية، وتشجيع الزراعة المستدامة؛

(ج) وضع وتنفيذ أدوات لرصد آثار التنمية المستدامة على السياحة المستدامة التي توفر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية، سعيا إلى ضمان أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة؛

(د) ضمان تمتع النساء والرجال بإمكانية الوصول على قدم المساواة إلى الحياة الثقافية وعملية صنع القرارات في المجال الثقافي والمشاركة والإسهام فيهما، والالتزام كذلك بوضع سياسات وبرامج ثقافية تتضمن منظوراً جنسانياً على كل من الصعيد المحلي والوطني والدولي بهدف تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات؛

(هـ) التشجيع على إيجاد قطاع ثقافي وإبداعي حيوي، خصوصا عن طريق تشجيع الإبداع والابتكار ومباشرة الأعمال الحرة ودعم إيجاد مؤسسات ثقافية وصناعات ثقافية وتوفير التدريب التقني والمهني للمحترفين في مجال الثقافة، بوسائل منها تسريع وتيرة بناء القدرات في هذا القطاع، مع التسليم بأن السياسات الموجهة نحو التنمية التي تدعم الإبداع والابتكار يمكنها تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام، وتوفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع؛

(و) العمل بنشاط لدعم ظهور أسواق محلية للسلع والخدمات الثقافية وتيسير وصول هذه السلع والخدمات إلى الأسواق الدولية على نحو فعال ومشروع، مع مراعاة نطاق الإنتاج والاستهلاك الثقافيين الآخذ في التوسع ومراعاة الدول الأطراف في اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي لأحكام تلك الاتفاقية[1]؛

(ز) تعزيز الجهود الرامية إلى حماية وصون التراث الثقافي والطبيعي بهدف جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة؛

(ح) صون وحفظ المعارف التقليدية المحلية والمعارف التقليدية للشعوب الأصلية والممارسات المجتمعية لأشكال التعبير الثقافي والإدارة البيئية التي تشكل أمثلة قيمة للثقافة كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز التآزر بين العلم الحديث والتكنولوجيا والمعارف المحلية ومعارف الشعوب الأصلية وممارساتها وابتكاراتها؛

(ط) تعزيز الوعي العالمي بالصلات القائمة بين التنوع الثقافي والبيولوجي، بطرق منها حماية وتشجيع الاستخدام العرفي للموارد البيولوجية وفقا للممارسات الثقافية التقليدية، باعتبار ذلك عنصرا رئيسيا في نهج شامل للتنمية المستدامة، والتسليم بأن هذه الصلات يمكن أن تسهم في حفظ النظم الإيكولوجية البحرية والبرية واستخدامها على نحو مستدام؛

(ي) دعم الأطر القانونية والسياسات الوطنية لحماية وحفظ التراث الثقافي والممتلكات الثقافية[٥]، بتشجيع المبادرات الرامية إلى مكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية وإعادة الممتلكات الثقافية، وفقا للتشريعات الوطنية والأطر القانونية الدولية الواجبة التطبيق، بهدف تعزيز استرداد الأصول المسروقة وإعادتها ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة؛

(ك) تعزيز التعاون الدولي على منع سرقة التراث الثقافي والمنتجات الثقافية، إدراكا لأهمية حقوق الملكية الفكرية في مساندة العاملين في مجال الإبداع الثقافي؛

(ل) تعبئة الثقافة كوسيلة لتعزيز التسامح والتفاهم والسلام والمصالحة، في سياق عمليات منع نشوب النزاعات وحلها وبناء السلام، من أجل التشجيع على إقامة مجتمعات سلمية وشاملة سعيا إلى التنمية المستدامة؛

٧ - تشجع جميع الدول الأعضاء والدول المراقبة والهيئات الحكومية الدولية ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المعنية وجميع الجهات المعنية الأخرى على تعزيز التعاون الدولي، بوسائل منها ضمان وسائل التنفيذ الضرورية، دعماً للجهود التي تبذلها البلدان النامية في سبيل تنمية وتعزيز وتوطيد الصناعات الثقافية والمشاريع البالغة الصغر المتصلة بالثقافة والسياحة الثقافية، ومساعدة تلك البلدان على تطوير الهياكل الأساسية الضرورية وتنمية المهارات اللازمة في إجادة التعامل مع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وفي الحصول على التكنولوجيات الجديدة والمعارف ذات الصلة بشروط مواتية؛

٨ - تشجع المبادرات الرامية إلى تعزيز اتفاقات وشبكات التعاون على الصعيد الإقليمي لتبادل المعارف والمعلومات في مجال التنمية المستدامة؛

---

(٥) على النحو المحدد في المادة ١ من الاتفاقية المتعلقة بالتدابير الواجب اتخاذها لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة (الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٨٢٣، الرقم ١١٨٠٦).

٩ - تدعو مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، إلى مواصلة تقديم الدعم وتيسير التمويل ومساعدة الدول الأعضاء، بناء على طلبها، في تطوير قدراتها الوطنية على استقاء أمثل إسهام ممكن من الثقافة في تحقيق التنمية، بطرق منها تبادل المعلومات وأفضل الممارسات وجمع البيانات وإجراء البحوث والدراسات واستخدام مؤشرات التقييم المناسبة، وكذلك تنفيذ الاتفاقيات الثقافية الدولية الواجبة التطبيق، مع مراعاة قرارات الجمعية العامة المتخذة في هذا الصدد؛

١٠ - تدعو منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وهيئات الأمم المتحدة المعنية الأخرى إلى أن تواصل، بالتشاور مع الدول الأعضاء، تقييم إسهام الثقافة في تحقيق التنمية المستدامة عن طريق تجميع البيانات الكمية، بما في ذلك المؤشرات والإحصاءات، بهدف توفير المعلومات التي تفيد في رسم السياسات الإنمائية وإعداد التقارير ذات الصلة بالموضوع، حسب الاقتضاء، ولا سيما في سياق إطار المؤشرات العالمية الذي من المقرر أن تتفق عليه اللجنة الإحصائية بحلول آذار/مارس ٢٠١٦ لمتابعة واستعراض جميع أهداف وغايات التنمية المستدامة، بما في ذلك في ما يتعلق بوسائل التنفيذ، والذي سيُعتمد بعد ذلك من جانب المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة وفقا للولايات القائمة؛

١١ - تطلب إلى الأمين العام أن يكفل مواصلة أفرقة الأمم المتحدة القطرية زيادة إدماج الثقافة وتعميم مراعاتها في عمليات البرمجة الخاصة بها، ولا سيما أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، بالتشاور مع السلطات الوطنية المعنية، لدى مساعدة البلدان في السعي إلى تحقيق أهدافها الإنمائية؛

١٢ - تشجع جميع الدول الأعضاء والدول المراقبة والهيئات الحكومية الدولية ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المعنية وجميع الجهات المعنية الأخرى على أن تراعي على النحو الواجب إسهام الثقافة في تحقيق التنمية لدى صياغة السياسات الإنمائية الوطنية والإقليمية والدولية وصكوك التعاون الدولي؛

١٣ - تطلب إلى الأمين العام أن يدرج في التقرير المرحلي السنوي المتعلق بأهداف التنمية المستدامة، بالتشاور مع الدول الأعضاء وصناديق وبرامج الأمم المتحدة المعنية والوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وخاصة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، خيارات للمضي قدما بخطة التنمية المستدامة للفترة حتى ٢٠٣٠ في ما يتعلق بالطابع الشامل للثقافة باعتبارها عاملا مساعدا أساسيا وقوة دافعة تساهم في الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة؛

١٤ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثانية والسبعين بندا فرعيا بعنوان ”الثقافة والتنمية المستدامة“، تحت البند المعنون ”العولمة والترابط“.